أمام مطمعهم في السيطرة على أكبر جزء ممكن من أرض فلسطين، وهكذا ظل نهمهم لحيازة الأرض محتدماً، وظلت المشاكل المتعلقة بانتقال الأراضي إلى اليهود، موضع احتكاك دائم بينهم وبين العرب من جهة، وبين العرب والسلطات البريطانية، من جهة أخرى. وأمام الشكوى العربية المتزايدة والمنبعثة من الخوف المتزايد من فقدان مورد الرزق الرئيسي، بالنسبة لغالبية العرب، قبلت السلطات البريطانية، عام ١٩٣٠، أن تحدد الحد الأدنى اللازم من الأرض لإعالة أسرة واحدة، وتضع قيوداً على بيعه لليهود، ورهنت البيع بموافقة المندوب السامي، مما جعل ملكيات أفقر الملاكين بمأمن من الانتقال إلى اليهود، من وجهة النظر القانونية وحدها؛ أما عملياً، فلم تكن بمأمن أمام قسوة الضرائب المفروضة والمتزايدة، على الأرض وعلى الانتاج، والتي أدت إلى ازدياد فقرهم، وجعلتهم في وضع العاجز عن المضي، في خدمة أرض لاتدر الحد الأدني من الرزق الضروري، وأوقعتهم بالتالي، تحت رحمة قانون آخر أباح للسلطات أن تصادر الأراضي التي لا يفلحها أصحابها.

وكان هناك خطر آخر تهدّد الملاكين الذين بحوزتهم مايزيد عن الحد الأدنى للاعالة،والذي قدر بـ ١١٥ دونماً، وخاصة الأقل يساراً منهم، ممن كان متعذراً عليهم أن يطوروا مزارعهم الصغيرة، حتى تستطيع أن تقف على قدميها، أمام تزايد الضرائب وارتفاع أكلاف الانتاج والمعيشة، والصمود في وجه منافسة غير عادلة، مع الزراعة اليهودية المتطورة والممولة من الخارج والمدعومة من الحكومة البريطانية، بكل أشكال الدعم والتسهيلات المصرفية.

مقاومة انتقال الأراضي

وهكذا، صار خطر انتقال الأراضي سيفاً مسلطاً على جمهور الفلاحين، من مختلف المستويات، تعززه سياسة الافقار المتعمد، أو الناجم عن عدم الاهتمام بالجانب العربي. وهو خطر انتقلت آثاره إلى المدن العربية التي يعيش تجارها الصغار وحرفيوها على علاقاتهم مع الريف، ويتأثر ازدهارهم أو انتكاس أحوالهم بازدهار الريف أو انتكاسه. وانتصب الرفض العربي في مظاهره الهامة، ضد انتقال الأراضي، وصار مطلب منع بيع الأراضي لليهود وإلغاء سياسة الحكومة، التي سهلت البيع، ثاني المطالب، بعد مطلب وقف الهجرة، بل أولها في أحوال التأزم الاقتصادي، كما كان الحال في ظلال الأزمة الاقتصادية العالمية، بعد عام ١٩٢٩، التي تضافرت آثارها مع آثار سياسة الافقار، لتطحن الجمهور العربي طحناً غير رحيم، مما دفع جمهور الفلاحين، آخر الأمر، إلى حمل السلاح في الثورة التي ابتدأت عام ١٩٣٦، وجعل قيادة الحركة الوطنية تتعامل مع من يبيعون أرضهم، أياً كانت مبرراتهم، بوصفهم خونة للوطن، وتصفيهم. وكما صارت الحال أيضاً، في ظروف الحرب العالمية الثانية، التي بهظت الجمهور بوطأتها ودفعت إلى البطالة والمجاعات المتلاحقة، وهيأت المناخ لاندلاع الثورة، من جديد، بعد توقف العمليات الحربية.

ومع أن حالة الجمهور العربي كانت تتردى،وكانت تأثيراتها تضغط بثقلها، حتى على